«إياتا» يناشد حكومات الشرق الأوسط وأفريقيا لدعم شركات الطيران

ناشد الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» الحكومات في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط لتقديم الدعم العاجل لشركات الطيران التي تحاول مواصلة عملها في ظل التراجع الحاد بمستوى الطلب على رحلات السفر الجوي بعد تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) حول العالم.

وتعليقاً على ذلك، قال الكساندر دي جونياك المدير العام والرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للنقل الجوي: «تأتي مسألة الحد من انتشار الفيروس على رأس أولويات حكومات العالم، ولكن عليها أيضاً إدراك مدى تأثير حالات طوارئ الصحة العامة على الاقتصاد العالمي بشكل عام وقطاع الطيران خاصة، إذ يشهد القطاع في الوقت الراهن أزمة هي الأسوأ في تاريخ القطاع مقارنة مع أحداث 11 سبتمبر أو عند تفشي مرض السارس أو الأزمة المالية العالمية في عام 2008».

وأضاف دي جونياك: «تبذل شركات الطيران اليوم قصارى جهدها لمواصلة عملها، حيث انخفض الطلب على وجهات شركات الطيران في المنطقة بنسبة 60% على المسارات الرئيسية، وباتت ملايين الوظائف معرضة للخطر. لذا تحتاج شركات الطيران إلى إجراءات عاجلة من قبل الحكومات بهدف الخروج من هذا الركود، إذ يقدّر الاتحاد أن المساعدة الطارئة للقطاع تصل إلى 200 مليار دولار على المستوى العالمي».

وبدورها اتخذت شركات الطيران في المنطقة تدابيراً واسعة النطاق لخفض التكاليف والتخفيف من الآثار المالية المرافقة لأزمة تفشي الفيروس، ولكن نظراً للحظر المفروض على حركة الطيران، إلى جانب القيود الدولية والإقليمية على السفر، تشهد شركات الطيران تراجعاً كبيراً في عائداتها، متخطية تدابير احتواء التكاليف الأساسية. وبالنظر إلى متوسط الاحتياطيات النقدية خلال الشهرين الماضيين في المنطقة، يمكن القول أن شركات الطيران تواجه أزمة سيولة تؤثر على استمرارية وجودها.

لذا يقدّم الاتحاد الدولي للنقل الجوي مجموعة من المقترحات التي يمكن للحكومات أن تأخذها بعين الاعتبار، وهي:

توفير الدعم المالي المباشر لشركات الطيران والشحن الجوي لتعويضها عن الانخفاض الحاد في الإيرادات والسيولة بسبب قيود السفر المفروضة على خلفية تفشي فيروس كورونا حول العالم.

تقديم القروض وضمانات القروض والدعم لسوق سندات الشركات من قبل الحكومات أو البنوك المركزية: يعد سوق سندات الشركات مصدراً أساسياً للتمويل، لكن يتعين على الحكومات تسهيل شروط إصدار سندات الشركات للحصول على دعم البنك المركزي وضمان الاستفادة منها من قبل مجموعة أوسع من الشركات.

الإعفاء الضريبي: تقديم حسومات على ضرائب الرواتب المدفوعة حتى اليوم في عام 2020 و/أو تمديد شروط الدفع لبقية عام 2020، والإعفاء المؤقت من ضرائب التذاكر والرسوم الأخرى التي تفرضها الحكومة.

من جانبه، أوضح محمد البكري، نائب رئيس الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط: «تعهدت العديد من الحكومات في المنطقة بتوفير المساعدات للحدّ من الآثار الناجمة عن أزمة تفشي الفيروس، بما فيها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين ومصر ونيجيريا وموريشيوس، ونطلب من الحكومات في ظل هذه الظروف أن تولي اهتماماً خاصاً بقطاع النقل الجوي بوصفه أحد الركائز الأساسية للاقتصادات الحديثة.

وأضاف البكري: «سيسهم هذا الدعم من قبل الحكومات في مواصلة شركات الطيران عملها بالشكل الذي يسمح للعاملين فيها وفي القطاعات الرديفة بالعودة مجدداً إلى وظائفهم بعد نهاية هذه الأزمة، وسيكون لها دوراً رئيسياً وهاماً في تمكين سلاسل التوريد العالمية من مواصلة عملها، إلى جانب توفير الاتصال العالمي الذي تعتمد عليه قطاعات السياحة والتجارة، والتي تعتبر بدورها من أهم القطاعات التي ستسهم في حفز النمو الاقتصادي بشكل سريع بعد انتهاء أزمة الفيروس».

«إياتا» تطالب بمساندة شركات الطيران

وتقدّر المساهمة الاقتصادية لقطاع النقل الجوي في أفريقيا بنحو 55.8 مليار دولار، حيث يدعم 6.2 مليون وظيفة ويساهم بنسبة 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما تقدّر المساهمة الاقتصادية للقطاع في منطقة الشرق الأوسط بـ 130 مليار دولار، ويدعم 2.4 مليون وظيفة ويساهم بـ 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

الشرق الأوسط

تم إلغاء 16 ألف من رحلات المسافرين في الشرق الأوسط منذ نهاية يناير، ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم بشكل كبير مع الإجراءات الإضافية التي تتخذها دول مختلفة.

انخفضت حتى اليوم الحجوزات الدولية في الشرق الأوسط بنسبة 40% على أساس سنوي في مارس وأبريل، و30% على أساس سنوي في مايو ويونيو، بينما انخفضت الحجوزات المحلية حوالي 20% في مارس وأبريل، و40% في مايو ويونيو، وفقاً لأحدث البيانات المتاحة.

خسرت شركات طيران الشرق الأوسط عائدات بقيمة 0.1 مليار دولار حتى 11 مارس 2020.

زادت عمليات استرداد قيمة تذاكر الطيران بنسبة 75% في عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 (01 فبراير – 11 مارس)

التحليل الخاص بكل دولة

مملكة البحرين: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 1.1 مليون في أعداد المسافرين و204 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في البحرين. كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 5,100 وظيفة في المملكة للخطر.

دولة الكويت: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 2.9 مليون في أعداد المسافرين و547 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في الكويت، كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 19,800 وظيفة في الدولة للخطر.

سلطنة عُمان: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 2 مليون في أعداد المسافرين و328 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في عُمان، كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 36,700 وظيفة في السلطنة للخطر.

دولة قطر: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 2.3 مليون في أعداد المسافرين و746 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في قطر، كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 33,200 وظيفة في الدولة للخطر.

المملكة العربية السعودية: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 15.7 مليون في أعداد المسافرين و3.1 مليار دولار من الإيرادات الأساسية في السعودية. كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 140,300 وظيفة في المملكة للخطر. دولة الإمارات العربية المتحدة: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 13.6 مليون في أعداد المسافرين و2.8 مليار دولار من الإيرادات الأساسية في الإمارات. كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 163 ألف وظيفة في الدولة للخطر.

دولة لبنان: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 1.9 مليون في أعداد المسافرين و365 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في لبنان. كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 51,700 وظيفة في الدولة للخطر.

المملكة الأردنية الهاشمية: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 645 ألف في أعداد المسافرين و118.5 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في الأردن. كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 51,700 وظيفة في المملكة للخطر. إذ تفاقمت الأزمة، يمكن تسجيل المزيد من الخسائر 1.6 مليون مسافر و302.8 مليون من الإيرادات الأساسية.

دولة مصر: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 6.3 مليون في أعداد المسافرين ومليار دولار من الإيرادات الأساسية في مصر. كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 138 ألف وظيفة في الدولة للخطر.

المملكة المغربية: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 4.9 مليون في أعداد المسافرين و728 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في المغرب. كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 225 ألف وظيفة في الدولة للخطر.

دولة تونس: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 2.2 مليون في أعداد المسافرين و297 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في تونس.

جنوب أفريقيا: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 6 مليون في أعداد المسافرين 1.2 مليار دولار من الإيرادات الأساسية في الدولة. كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 102 ألف وظيفة في الدولة للخطر.

كينيا: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 622 ألف في أعداد المسافرين 125 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في الدولة. كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 36,800 ألف وظيفة في الدولة للخطر.

اثيوبيا: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 479 ألف في أعداد المسافرين 79 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في الدولة. كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 98,400 ألف وظيفة في الدولة للخطر.

نيجيريا: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 853 ألف في أعداد المسافرين 170 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في الدولة. كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 22,200 ألف وظيفة في الدولة للخطر. رواندا: وفقاً لتقرير سيناريو انتشار المرض على مستويات أكبر الصادر في 5 مارس، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إلى خسارة 79 ألف في أعداد المسافرين 20.4 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في الدولة. كما يمكن لتعطل حركة السفر الجوي أن يعرّض حوالي 3 آلاف وظيفة في الدولة للخطر.

المركزي الأوروبي يطلق برنامجاً طارئاً لشراء الأصول بـ750 مليار يورو

البنك المركزي الأوروبي

أعلن البنك المركزي الأوروبي خطط لشراء مزيد من السندات بقيمة تصل إلى 750 مليار يورو (820 مليار دولار)، في اجتماع طارئ.

وقال المركزي الأوروبي في بيان نشره على موقعه الإلكتروني عقب اجتماع طارئ عقده أمس الأول، إن هذه الخطوة تأتي استجابة إلى تفاقم اضطرابات الاقتصاد والأسواق المالية الناجمة عن فيروس كورونا.

وأوضح البنك أن إطلاق هذا البرنامج الجديد الطارئ والمؤقت لشراء الأصول من القطاعين الخاص والعام يأتي بهدف مواجهة المخاطر الحادة التي تواجه آلية نقل السياسة النقدية والتوقعات المستقبلية لمنطقة اليورو.

ومن المقرر أن يبلغ إجمالي قيمة هذا البرنامج الجديد الطارئ 750 مليار يورو، على أن تستمر عمليات الشراء حتى نهاية عام 2020.

ويسعى المركزي الأوروبي لتهدئة الأسواق المالية الأوروبية مع مخاوف الضرر الاقتصادي بسبب الإغلاق الكامل في بعض الدول مثل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، خاصة مع ارتفاع عوائد السندات الحكومية في بعض الدول الأكثر مديونية في منطقة اليورو.

كما قرر البنك توسيع نطاق الأصول المؤهلة في إطار برنامج شراء سندات الشركات لتشمل السندات التجارية غير المالية.

وأكد المركزي الأوروبي أن مجلس المحافظين سيبذل كل ما هو ضروري في سياق وظيفته مع الإشارة إلى استعداده التام لزيادة حجم برامج شراء الأصول وتعديل تكوينها حسب الضرورة وطالما دعت الحاجة لذلك.

وكان البنك قد قرر في اجتماعه الأخير في وقت سابق من الشهر الجاري، تثبيت معدل الفائدة وإطلاق حزمة تحفيزية بقيمة 120 مليار يورو.

وقال البنك خلال البيان إن مجلس المحافظين للمركزي الأوروبي ملتزم بتأدية دوره في دعم كافة مواطني منطقة اليورو خلال هذه الفترة العصيبة للغاية.

أرباح «أسيكو» السنوية ترتفع 11.5 في المئة

جانب من عمومية سابقة

أظهرت البيانات المالية لشركة أسيكو للصناعات ارتفاع أرباح العام الماضي بنسبة 11.5 بالمائة على أساس سنوي.

وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، أمس الخميس، بلغت أرباح العام الماضي 2.53 مليون دينار (8.18 مليون دولار)، مقابل أرباح عام 2018 البالغة 2.27 مليون دينار (7.34 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن ارتفاع الأرباح خلال سنوات المقارنة يعود إلى قيام «أسيكو» بتحصيل مبالغ لذمم متقادمة وبالتالي تم رد المخصص الخاص بها لعدم ضرورته.

وأفادت بأن المبلغ الذي تم رده يُقدر بنحو 1.853 مليون دينار مقارنة بمبلغ 251.853 ألف دينار في عام 2018.

وأوضحت الشركة أن زيادة الأرباح السنوية في العام الماضي يعود أيضاً إلى ارتفاع حصتها من نتائج أعمال شركة زميلة بمبلغ 2.17 مليون دينار مقارنة مع 1.39 مليون دينار في عام 2018.

وأوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه الذي انعقد أمس الأول، بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية الماضية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

«كامكو إنفست» تتخارج من استثمارات خارج الكويت بـ 3 ملايين دينار

أعلنت شركة كامكو للاستثمار (كامكو إنفست) عن قيامها بالتخارج جزئياً من مساهمتها في بعض الشركات ذات الغرض الخاص والمؤسسة خارج دولة الكويت.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، إنها قامت ببيع ما نسبته 9.61 بالمائة من حصتها في تلك الشركات بقيمة 2.98 مليون دينار بما يُعادل 9.65 مليون دولار تقريباً.

وأوضحت "كامكو" أن تأثير التخارج على المركز المالي للمجموعة هو انخفاض في أصولها بمبلغ 2.98 مليون دينار، وانخفاض في التزاماتها بذات المبلغ.

وأضافت بأن الصفقة لم يترتب عليها أي أثر جوهري على قائمة الدخل للشركة.

وأفادت بأن الأثر الناتج عن التخارج المُشار إليه سيتم تسجيله في البيانات المالية المرحلية كما في 31 مارس 2020.

كانت أرباح "كامكو" ارتفعت في العام الماضي بنسبة 18.6 بالمائة، لتصل إلى 3.03 مليون دينار، مع إجراء توزيعات نقدية بنسبة 5 بالمائة من القيمة الاسمية للسهم.

بهدف إنشاء أول شبكة للاتصالات اللاسلكية الثابتة في المناطق الريفية

«نيوبورت يوتيليتيز» توقع اتفاقية تعاون مشترك مع «إريكسون»

أعلنت إريكسون (المسجلة في ناسداك: إريك) عن توقيع اتفاقية مع نيوبورت يوتيليتيز لإنشاء أول شبكة للاتصال اللاسلكي الثابت (FWA) في المرافق الريفية بولاية تينيسي. وقد أظهرت الإحصاءات بأن 60% من الأطفال في سن الدراسة في المجتمع الذي تعمل فيه نيوبورت يوتيليتيز لا يملكون إنترنت عالي السرعة في منازلهم. وسيوفر هذا التعاون، الانترنت بالنطاق العريض عالي السرعة إلى المناطق الريفية في الولايات المتحدة. وتعليقاً على التعاون، قال كريس كالهون، مدير وحدة النطاق العريض في نيوبورت يوتيليتيز: "تساهم هذه الشراكة في سد الفجوة الرقمية القائمة، لناحية توفير خدمات الانترنت في المناطق المحرومة. ويسعدنا التعاون مع إريكسون لتوفير أفضل شبكات الاتصالات اللاسلكية فائقة الجودة عبر هذه المنطقة". توفر نيوبورت يوتيليتيز حالياً، كابل ألياف ضوئية للعملاء الذين يستخدمون النطاق العريض المنزلي، وستعمد إريكسون لتوفير خدمات الاتصال اللاسلكي الثابت، لتعزيز جودة الخدمات المقدمة في هذه المناطق، والتي يصعب الوصول إليها باستخدام الألياف. ويمكن أن يكون الاتصال اللاسلكي الثابت بديلاً أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر كفاءة لتوفير النطاق العريض في المناطق ذات قدرة النفاذ المحدودة إلى خدمات النطاق العريض الثابتة مثل خطوط المشتركين الرقمية، أو الكابلات أو الألياف. وسيؤدي اعتماد حل الاتصال اللاسلكي الثابت، إلى توسيع نطاق خدمة النطاق العريض للمواطنين (CBRS) بسرعة 3.5 غيغاهرتز وتقنية الميمو الضخمة 64T64R، من مجموعة نظام إريكسون الراديوي، لتوفير تغطية أكثر شمولاً وكفاءة أفضل وجودة أدق. ومن جهته قال روب جونسون، رئيس وحدة الناقلات الإقليمية للعملاء في إريكسون شمال أميركا: "يعتبر حل الاتصال اللاسلكي الثابت مثالياً لتوفير خدمات الاتصال الفائقة، في الأماكن التي تشهد تحديات جغرافية تمنع توفر الانترنت فائق السرعة فيها. ولا تقتصر أهمية المشروع على ريادته في مجال المرافق، إلا أنه يعتبر مشروعاً استثنائياً بالنسبة لإريكسون للمساهمة في توصيل خدمات الاتصال الفائق للمجتمعات الريفية وسد فجوة الاتصال القائمة حالياً". وبالإضافة إلى بناء الشبكة، ستقوم إريكسون بتشغيلها خلال السنة الأولى مع توفير خدمات النقل لفريق نيوبورت لتعزيز قدرتهم لتولي إدارة شبكة حلول الاتصال اللاسلكي الثابت. وسيؤدي الاستثمار في شركة نيوبورت يوتيليتيز إلى تمكينها من تشغيل شبكة الاتصال اللاسلكي الثابت الأولى من نوعها عبر المنطقة.